# جهود إرساء إطار فعّال للحوكمة ودورها في الحد من ظاهرة الفساد في الجزائر

**Algeria's efforts to set up an effective structure of governance**

**and their role in mitigating corruption phenomenon**


**عبد المجيد كموش**

جامعة محمد بوضياف، المسيلة – الجزائر

Abdelmadjid.kemouche@univ-msila.dz

**رحمة غزالي**

جامعة فرحات عباس، سطيف1 – الجزائر

Ghazali19rahma@yahoo.com



Received: 17/09/2019 Accepted: 22/12/2019 Published: 28/12/2019



**ملخص:**

سعينا من خلال هذا البحث إلى دراسة والتعرف على واقع ظاهرة الفساد في الجزائر، وجهود الحكومة الجزائرية من أجل الحد من هذه الظاهرة، وذلك من خلال التطرق لأهم الإصلاحات والقوانين التي تم اعتمادها بما يتوافق مع مفاهيم الحكم الراشد، كما حاولنا استخلاص مدى فعالية هذه الإجراءات في الحد من الظاهرة.

توصلنا من خلال هذا البحث إلى أن الجزائر عانت كثيرا من ظاهرة الفساد خلال السنوات السابقة، وهو ما جعل السلطات المعنية تقوم بالعديد من المبادرات الإصلاحية، وإصدار مجموعة من القوانين التي تهدف بشكل عام إلى إرساء إطار عام للحوكمة. كما انتهينا من خلال هذا البحث إلى أن ظاهرة الفساد في الجزائر تعرف منحنيات تصاعدية خلال الفترة الحالية، وهو ما يستدعي تدخلا سريعا ودراسة معمقة لأسباب فشل السياسات السابقة من جهة، ومن جهة ثانية وضع الإجراءات التصحيحية الملائمة.



**الكلمات المفتاحية:** فساد، حوكمة، شفافية، إصلاحات هيكلية، إصلاحات محاسبية.

**تصنيف JEL:** G34، G18، D73.



**Abstract:**

This research aims toidentify the real situation of corruption in Algeria, and the efforts of the government to reduce the phenomenon including the most important reforms and laws adopted in accordance with the concepts of good governance, then we tried to examine their effectiveness.

The research revealed that Algeria has suffered from the corruption phenomenon in previous years, which has led the government to implement many reforms and issue a set of laws to set up a general framework of good governance. Moreover, the research showed that corruption has risen steadily last years, which needs a rapid intervention and a depth analyses to identify what is behind the fail of previous policies on the one hand, and develop the appropriate corrective actions on the other.



**Keywords**: Corruption; Governance; Transparency; Structural reforms; Accounting reforms.

**Jel Classification Codes:** G34, G18, D73.



*المؤلف المرسل: عبد المجيد كموش، الإيميل المهني: abdelmadjid.kemouche@univ-msila.dz

**1. مقدمة:**

**1.1. تمهيد**

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية خطيرة تسعى كل الدول إلى الحد منها، والتحكم في مسبباتها، ذلك أن التكاليف الناتجة عن الفساد كبيرة وتؤثر بشكل سلبي على الدولة التي ينتشر فيها، فيضعف مكانتها الاقتصادية ويساهم في تفكيك أصولها الاجتماعية والثقافية، ويجعل الجهود المادية والبشرية المبذولة من أجل تدعيم التنمية دون جدوى؛ ورغم تعدد الأسباب التي تجعل الفرد يقوم بأعمال منافية للقانون وللأخلاق إلا أنها دائما ما يكون الهدف منها تحقيق مصالح شخصية على حساب مصالح الآخرين بغض النظر عن النتائج التي تترتب عن ذلك.

تعمل الدول والهيئات والمؤسسات العالمية على وضع الإستراتيجيات الملائمة والأطر العامة لمكافحة والتقليل من ظاهرة الفساد، وتعزيز مقومات ومبادئ الشفافية في الإدارة والتسيير، وكذا تشخيص الوضع المحلي والعالمي من أجل تنظيم عملية مكافحة الفساد والرفع من فعاليتها من خلال التعاون والاستفادة المتبادلة من الخبرات.

ولقد عملت الجزائر على مدار السنوات الفارطة على الحد من ظارهة الفساد، ويتجلى ذلك في سلسلة الإجراءات والقوانين والهيئات التي تم تنصيبها لهذا الغرض، وهذا إدراكا من السلطات للآثار الوخيمة التي يخلفها الفساد في كافة المجالات خاصة الاجتماعية والاقتصادية.

**2.1. إشكالية الدراسة**

يعتبر الفساد واحد من أكثر التحديات الكبيرة التي تواجهها الحكومات في عمليات التنمية وبناء اقتصادياتها؛ حيث أن توفير بيئة أعمال ملائمة يتطلب بالضرورة خلوها من أي مظهر من مظاهر الفساد،وهو ما لا يكون سوى من خلال تظافر جهود مختلف الأطراف من مؤسسات الدولة وهيئاتها الرسمية، إضافة إلى الهيئات الأكاديمية والمهنية، وذلك من خلال تحسين آليات الرقابة وتشجيع الالتزام بأخلاقيات الأعمال.

من خلال ما سبق، فإننا سنحاول من خلال دراستنا الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

**ما مدى فعالية جهود إرساء إطار فعّال للحوكمة في الحد من ظاهرة الفساد في الجزائر؟**

وللإجابة عن هذا السؤال سيتم التطرق إلى العناصر التالية:

- ظاهرة الفساد والآثار السلبية المترتبة عنها؛
- الإصلاحات الهيكلية في الجزائر؛
- جهود الجزائر من أجل إرساء إطار فعّال للحوكمة؛
- إنعكاسات جهود إرساء إطار فعّال للحوكمة في الجزائر على الحد من ظاهرة الفساد.

**3.1. أهمية وأهداف الدراسة**

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الخطورة التي تشكلها ظاهرة الفساد وتأثيراتها السلبية على اقتصاديات الدول، وهو ما أثبتته الأزمات المالية التي حدثت مؤخرا، إضافة إلى انهيار العديد من كبريات الشركات العالمية والتي كان السبب فيها انتشار الفساد من خلال التلاعبات المالية والمحاسبية التي شاركت فيها أطراف عديدة من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية، وبما أن الجزائر كانت ولا تزال من الدول النامية التي ينتشر فيها الفساد ويشكل عائقا أمام عمليات التنمية فيها، فإن بذل الجهود من أجل تعزيز النزاهة والشفافية وزيادة درجة المساءلة يعتبر أمرا ضروريا لابد منه؛ ولقد سعت الدراسة في مجملها

إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على ظاهرة الفساد والنتائج السلبية المترتبة عنه؛
- معرفة موقع الجزائر وتصنيفها ضمن خريطة الفساد؛
- التعرف على الجهود التي بذلتها الجزائر بهدف التقليل من ظاهرة الفساد؛
- إبراز مدى مساهمة الجهود المبذولة في إرساء قواعد الحوكمة من أجل مكافحة ظاهرة الفساد.

**2. الإطار النظري لظاهرة الفساد:**

**2. 1. تعريف الفساد:**

الفساد في اللغة العربية يأتي بمعنى البطلان والاضمحلال وهو نقيض "الصلاح"، كما أنه يعني بصفة عامة خروج الشيء عن الاستقامة والاعتدال، وهو تمثيل شامل لكافة الصور أو المظاهر السلبية والمشينة في الحياة (درغال، 2015، صفحة 280).

أما عن تعريفه اصطلاحا، فإنه لم يُتفق على تعريف محدد يمكن استخدامه في كل المجالات وفي جميع الظروف، نظرا لتعقد الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها، رغم ذلك فقد قدمت العديد من التعاريف لهذه الظاهرة، وفيما يلي نقدم أهم التعاريف التي قدمتها بعض المنظمات والهيئات الدولية:

- تعريف المنظمة الدولية للشفافية: "الفساد هو إساءة استخدام السلطة الممنوحة من أجل تحقيق مصالح شخصي" (www.transparency.org)؛
- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD للفساد على أنه: "سوء استخدام المكتب (المنصب) العام أو الخاص لتحقيق مكاسب خاصة، حيث يؤدي ذلك إلى خلق مشاكل أخلاقية وقانونية، ويشكل مصدرا رئيسيا لعدم الكفاءة في إدارة النفقات العامة" (allen & Tommas, 2001, p. 25)؛
- تعريف صندوق النقد الدولي: "الفساد هو استغلال السلطة لأغراض خاصة من خلال الابتزاز أو المحاباة أو اهدار المال العام أو التلاعب به، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة" (امال، 2017، صفحة 224) .
- من خلال ما سبق، يمكن القول أن الفساد هو كل اساءة استعمال لما هو بين أيدينا وتحت مسؤوليتنا للحصول على منافع شخصية وإن كان ذلك على حساب الغير.

**2.2 . أنواع الفساد:**

إن أنواع الفساد تتغير وتتطور بشكل مستمر لتتلاءم مع التغيرات التي تحدث في جميع المجالات، وقد يصعب وضع تقسيمات معينة لتحديد أنواع الفساد، إلا أنه تماشيا مع أغراض الدراسة يمكن التركيز على بعض الأنواع، تتمثل فيما يلي (حاحة، 2013، الصفحات 30-25) :

**1.2.2. فساد حسب انتماء الأفراد المنخرطين فيه:** ويمكن تقسيمه إلى:

- **فساد القطاع العام:** هو الفساد المنتشر في الإدارات الحكومية وجميع الهيئات العمومية التابعة لها، وهو من أكبر معوقات التنمية، وفيه يتم استغلال المنصب العام من أجل تحقيق مصالح شخصية.
- **فساد القطاع الخاص:** ويعني استغلال نفوذ القطاع الخاص للتأثير على مجريات السياسة العامة للدولة، باستعمال مختلف الوسائل من رشوة وهدايا، وهذا من أجل تحقيق مصلحة شخصية كالإعفاء من الضريبة، أو الحصول على إعانة.

**2.2.2. فساد حسب المجال الذي ينتشر فيه:** وتتمثل أهم أنواعه فيما يلي:

- **فساد اقتصادي:** وهو ما يسعى من خلاله الشخص إلى الحصول على منافع شخصية عن طريق ممارسات منافية للقانون والقيم والأخلاق، مثل التلاعب بالأسعار وافتعال أزمات في الأسواق، تهريب الأموال، الفساد الجمركي... إلخ.

- **فساد مالي:** مخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم المالية العامة للدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة.

إضافة إلى التلاعب المالي والمحاسبي الذي يحدث على مستوى الشركة الواحدة، والذي يكون إما باستغلال المرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية التي يتم العمل بها، أو في حالات أخرى انتهاك هذه المبادئ والخروج عن العمل بها، وذلك من أجل التلاعب بالنتائج المعلن عنها من قبل الشركة واظهارها على غير حقيقتها، وهو ما يؤدي إلى تضليل الأطراف المعنية بنشاط الشركة.

- **فساد اداري:** يقصد به مجموع الانحرافات الإدارية والوظيفية والتنظيمية، وكذلك المخالفات التي تصدر عن الموظف أثناء تأديته لمهام وظيفته.

**3.2. النتائج المترتبة عن الفساد**

يعتبر الفساد من أخطر الظواهر التي تؤثر بشكل سلبي على العديد من الجوانب منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن أهم النتائج المترتبة عن ممارسات الفساد ما يلي (Myint, 2000, pp. 52-46) :

- التأثير على توزيع الثروة: إن الفساد يساهم في منح الامتيازات وتلبية مصالح فئة معينة بطرق غير مشروعة، على حساب فئة أو عدة فئات أخرى لا تستطيع الحصول على ما تريده وتستحقه، وهو ما يجعل الثروة تتركز في أيدي فئة معينة من الأشخاص دون غيرهم؛
- التأثير على نمط الاستهلاك: إن توزيع الدخل الغير متكافئ وتركيز الثروة في أيدي فئة قليلة من الأشخاص، سيؤدي إلى تشويه نمط الاستهلاك، ذلك أن من يمتلكون السلطة والمال سيحصلون على ما يريدون وأكثر مما يستحقون، بينما لا يحصل غيرهم على ما يريدون ولا على ما يستحقون؛
- التأثير على ميزانية الدولة: وذلك من خلال اللجوء إلى الرشاوي والممارسات الاحتيالية لتخفيض الضرائب والرسوم والمستحقات الجمركية، وغيرها؛ وهو ما يؤثر على جانبي الايرادات والنفقات في الميزانية الحكومية؛
- التأثير على الاستثمار: إن الفساد يرفع من التكلفة الأولية للاستثمار، وذلك لما يدفعه المستثمرون من رشاوي لتسهيل أعمالهم، اضافة إلى زيادة درجة المخاطر وعدم اليقين عند القيام بالعمليات الاستثمارية، وهو ما يؤدي إلى تقليل حافز الاستثمار لدى الكثير من رجال الأعمال خاصة المبتدئين منهم، ففي البلدان النامية يعتبر المستثمرون ورجال الأعمال ذوي الخبرة والقدرة موردًا قيمًا لا ينبغي اضعافه ببيئة أعمال يطغى عليها طابع الرشوة والفساد، فتوجيه هؤلاء المستثمرين إلى القطاعات المنتجة والمفيدة يتطلب بيئة قليلة الفساد وذات استقرار سياسي واقتصادي.

إضافة إلى ما سبق فإن الفساد له تأثيرات سلبية أخرى منها: (boris)

- الفساد يزيد من حدة انتهاك سيادة القانون، هذا الأخير الذي يعتبر شرطا أساسيا لاقتصاد السوق وتنظيم المعاملات بين الناشطين فيه، حيث أن غياب سلطة القانون يؤدي إلى ضعف حماية حقوق الأفراد وبالتالي انتهاك حقوقهم؛
- الفساد يزيد من درجة عدم اليقين في مجال الأعمال، وهو ما يؤدي إلى تخفيض المنافع المتوقعة للمستثمرين، حيث أن اتخاذهم للقرارات استنادا إلى معدل الربح (العوائد) المتوقع في ظل درجة كبيرة من عدم اليقين الناتج عن ممارسات الفساد سيجعلهم يتعرضون لخسائر كبيرة تفقدهم الثقة في بيئة الأعمال التي ينشطون فيها، وعليه فقد يقررون عدم الاستثمار مرة أخرى؛
- الفساد يقلل من فرص التطور ويحول دون تعزيز الابتكار والريادة في الأعمال، حيث أن رجال الأعمال بدل تركيز جهودهم على النشاطات المنتجة وتطويرها سيلتفتون إلى المجالات سريعة الربح والتي يحصلون فيها على امتيازات وإن كانت غير قانونية؛

- الفساد يقيد قدرة الدولة على القيام بإصلاحات اقتصادية، ذلك أن هذه الإصلاحات تتطلب مقدارا كبيرا من الشفافية، المسائلة، المنافسة الحرة والنزيهة، وهو ما يعيق عمل الكثير من الأشخاص الذين يعتمدون على الأساليب الغير نزيهة خاصة إن كانوا من أصحاب النفوذ، وهو ما يجعلهم يعملون على إعاقة هذه الاصلاحات ليضمنوا استمرارية تحقيق مصالحهم الشخصية؛
- الفساد يترتب عليه تكاليف كثيرة من بينها تضييع وقت العمل في التفاوض على معاملات الفساد التي تهدف إلى تحقيق المصالح الشخصية.

**3. جهود الجزائر من أجل إرساء إطار فعال للحوكمة**

**1.3. الإصلاحات الهيكلية في الجزائر:**

لقد تم الشروع في الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر دون إدراك لمضامين الحوكمة، "إلا أن دعم الإصلاحات من قبل المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ورغبة منها في الارتقاء بسبل التكامل والاندماج في المجتمع الاقتصادي العالمي، قامت الجزائر ببذل الجهود نحو إرساء إطار مؤسسي لحوكمة الشركات، وتحسين مناخ الأعمال، خاصة وأنه تمت ملاحظة بعض المؤشرات السلبية في أداء الاقتصاد الجزائري، كتصنيفها في مراتب متقدمة ضمن مؤشرات الفساد، وضعف جاذبية المناخ الاستثماري" (عبد المجيد) .

لم تكن قضية الحوكمة بشكل عام مطروحة للنقاش في الجزائر، إلا أنه بعد إلحاح المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بات من الضرورة بما كان تبني مبادئ الحوكمة سواءً على المستوى الكلي في إدارة الاقتصاد أو على المستوى الجزئي في إدارة المؤسسات، وهو ما دفع بالدولة إلى تكوين لجنة سُميت "لجنة الحكم الراشد"، وإن اعتبرها البعض شكلية وموجهة أساسا لإرضاء الأطراف الخارجية التي تمارس ضغوطا مستمرة، غير أنه في الواقع لها أهمية كبيرة من حيث كونها خطوة أولى نحو مواكبة التطورات، وبداية للإحساس بأهمية هذه الإجراءات التي تمثّل أحد أهم المعايير الدولية المعتمدة، وخاصة في ظل اعتبار الجزائر من المبادرين بمشروع النيباد (NEPAD) الذي يقضي بخضوع الدول الأعضاء لتقييم دوري فيما يتعلّق بالحوكمة.

على ضوء ما سبق يمكن أن نستخلص بعض المؤشرات الموحية بالتوجه نحو اعتماد أساليب الحوكمة في إدارة الشركات الجزائرية، والتي نستعرضها فيما يلي (عبد المجيد، صفحة 6) :

- سعي الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، والانتقال إلى اقتصاد السوق جعلها تخضع لالتزامات الانضمام للمنظمات الدولية والتجمعات الإقليمية التي تقوم على الشفافية وتعزيز التنافسية وزيادة تحرير الاقتصاد، وهذا ما انعكس على مراجعة آليات إدارة الاقتصاد وزيادة الانفتاح على المبادرات الخاصة الوطنية والأجنبية. ولقد تجسد هذا الانفتاح في السعي إلى تقليص حجم ملكية الدولة في رأسمال المؤسسات الاقتصادية والشروع في خوصصة القطاع العام وإزالة القيود أمام تكوين مؤسسات القطاع الخاص؛
- مراجعة المنظومة المصرفية وإصلاحها من جهة، وإنشاء سوق مالية تمكّن من طرح بدائل تمويلية مباشرة وتبسيط النظام الضريبي والتحكم في مؤشرات الاقتصاد الكلّي من جهة أخرى؛
- اعتماد نظام محاسبي ومالي جديد وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، وهو ما يسمح بتحسين نوعية المعلومات المحاسبية والمالية، وقد تم الشروع في تطبيقه على كافة المؤسسات والقطاعات منذ سنة 2010؛
- إلزام الشركات ذات المسؤولية المحدودة (وهي النوع الغالب في الجزائر)، على اعتماد مراجع حسابات خارجي يعمل وفق مدونة للسلوك والأخلاقيات، بعدما كان هذا الإلزام خاصا بشركات المساهمة فقط؛
- مراجعة القانون التجاري بشكل يوضح كيفية إسناد وتوزيع المسؤوليات داخل المؤسسات؛

- تصنيف مكافحة الفساد كأولوية وطنية (التعليمة الرئاسية رقم 03 المؤرخة في 13 ديسمبر 2009 المتعلّقة بمكافحة الفساد)، وفي هذا الإطار تم: (غضبان، 2013، صفحة 107)
- إنشاء ديوان مركزي لقمع الفساد يختص أساسا بإجراء التحقيقات والبحث عن الدلائل المتعلّقة بجرائم الفساد وعرض مرتكبيها على النيابة العامة وكذا تطوير التعاون مع الهيئات المماثلة؛
- إلحاق الاختصاصات في مجال مكافحة الفساد بالاختصاصات القضائية الجنائية ذات الصلاحيات الموسعة؛
- إلزامية اعتماد القوانين والقواعد الأخلاقية في إبرام الصفقات العامة، وتنظيمها، ومراقبتها كما هو منصوص عليه في المرسوم الرئاسي رقم 10- 236 المؤرخ في 07 أكتوبر 2010؛
- شروع الهيئة الوطنية لمنع الفساد ومكافحته في العمل يوم 11 جوان 2010؛
- توسيع اختصاصات محكمة المراجعين والمفتشية العامة للمالية لتشمل مجمل المؤسسات العمومية والاقتصادية.

**2.3. دليل حوكمة الشركات في الجزائر:**

قامت الحكومة الجزائرية بالعديد من الإصلاحات الهيكلية من أجل تحفيز نمو القطاع الخاص، "كما سعت إلى توسيع نطاق الخصخصة ابتداء من القطاع المصرفي والسماح بقدر أكبر من الحرية والفرص للقطاع الخاص، وفي نفس الوقت الذي تجري فيه الخصخصة واستكشاف فرص النمو خارج المحروقات ستزداد أهمية حوكمة الشركات لضمان المساءلة والشفافية في العمليات المتعلقة بإدارة الأعمال" (2008، صفحة 2) . وعليه؛ فقد انعقد بالجزائر أول ملتقى دولي حول حوكمة الشركات شهر جويلية من سنة 2007، وهو ما شكّل فرصة مواتية لتلاقي وتبادل الأفكار ووجهات النظر بين مختلف الأطراف الفاعلة في عالم المال والأعمال، وبقطاعيها العام والخاص، ومن خلال فعاليات الملتقى تبلورت فكرة إعداد "ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسة" وتم إنشاء لجنة عمل تعمل جنبا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة الشركات (GCGF) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) لوضع دليل لحوكمة الشركات في الجزائر.

في الوقت الذي كانت فيه الأسواق الدولية تعاني من تبعات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وموازاةً مع حالة عدم الثقة التي صاحبتها، جاء إصدار المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات (11 مارس 2009) في الوقت المناسب، "فتطبيق قواعد حوكمة الشركات ستساعد في بناء الثقة المتبادلة مع القطاع المصرفي، في وقت تتزايد فيه أهمية الحصول على رأس المال، وتعزيز النمو الاقتصادي، الذي يعد حجر الزاوية في تخطي الأزمة المالية العالمية، والتخفيف من تداعياتها" (2009، صفحة 01) ، "وهو ما يتطلّب قيام الجماعات المحلية بدور محوري في نشر وزيادة الوعي في دوائر القطاعين العام والخاص، وأجهزة الإعلام، بمزايا وفوائد حوكمة الشركات والإطار المؤسسي لها، والعمل على توسيع نطاق قبول هذه الممارسات في مجتمع الأعمال، الأمر الذي يتطلّب في الغالب إحداث تحول ثقافي. ولمساندة هذه العملية يقوم مركز المشروعات الدولية (CIPE) بدعم أصحاب المصالح في القطاع الخاص مثل دائرة العمل والتفكير الخاصة بالمشروعات (CARE) بهدف الترويج لحوكمة الشركات وزيادة الوعي واتباع الدليل الخاص بها" (2008، صفحة 02).

يحمل دليل حوكمة الشركات في الجزائر إسم "ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر" وهو مستمد من كون الإجراءات والتدابير الخاصة بالإدارة الرشيدة للشركة مدونة ضمن ميثاق يشكّل مرجع لجميع الأطراف الفاعلة في المؤسسة، "ويهدف الميثاق إلى أن يضع تحت تصرّف الشركات الجزائرية الخاصة جزئيا أو كلّيا وسيلة عملية مبسّطة تسمح بفهم المبادئ الأساسية للحكم الرّاشد للمؤسسة، قصد الشروع في مسعى يهدف إلى تطبيق هذه المبادئ على أرض الواقع.

كما يندرج هذا الميثاق ضمن سياق القوانين والنصوص التنظيمية السارية المفعول، وموافقا لمضامينها، رغم أنه لا يمثل مجموعة شاملة لمدونة النصوص القانونية والتنظيمية إلا أنه يمثل وثيقة مرجعية ومصدر هام في متناول الشركات، هذا

ويعتبر الانضمام إلى الميثاق مسعى حر وتطوعي كلّيًا، وهو مرتبط بدرجة الوعي بضرورة استغلال فرصة مثل هذا المسعى من طرف المالكين بالدرجة الأولى وعزمهم الراسخ لبعث مبادئ الحكم الراشد على المستوى الداخلي للشركة ودعمها واستدامتها" ( 2009، صفحة 16) ، "وقد لاقت فكرة الميثاق دعما كبيرا من السلطات الحكومية الرسمية، بما في ذلك وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ووزارة المالية، ووزارة العدل، وقد شكّل دعم هذه الوزارات أمرا مهما في تعزيز ونجاح الميثاق والمدونة ككل" (2009، صفحة 03) .

يتضمن الميثاق جزأين مهمين وملاحق نلخصهما فيما يلي: (www.algeriacorporategovernance.org، 2009)

- **الجزء الأول:** يوضح الدوافع التي أدت إلى جعل الحكم الراشد للمؤسسات ضروريا في الجزائر، كما أنه يربط الصّلات مع إشكاليات المؤسسات الجزائرية، لا سيما المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- **الجزء الثاني:** يتطرّق إلى المقاييس الأساسية التي يُبنى عليها الحكم الراشد للمؤسسات؛ فمن جهة، يعرض العلاقات بين الهيئات التنظيمية للمؤسسة (الجمعية العامة، مجلس الإدارة والمديرية التنفيذية)، ومن جهة أخرى علاقات المؤسسة مع الأطراف الشريكة الأخرى كالبنوك والمؤسسات المالية والموردون والإدارة.

ويُختتم هذا الميثاق بملاحق تجمع –في الأساس- إجراءات ونصائح عملية يمكن للمؤسسة اللّجوء إليها بغرض الاستجابة للانشغالات بدقة ووضوح.

بعد أن تم إصدار الميثاق، بدأ الجزء الأصعب من العمل، ألا وهو تنفيذ هذا الإطار؛ وقد بدأت العملية بداية إيجابية، وكما يقول السيد رئيس مجلس إدارة مجموعة عمل حوكمة الشركات الجزائرية (سليم)(GOAL) :"هناك الكثير من الشركات التي ترفض استمرار الوضع الحالي، والتي تظهر ترحيبها للالتزام بممارسات الحوكمة الرشيدة، وتقوم هذه الشركات باتخاذ الخطوات الأولى من خلال إقرارها اتباع مبادئ الحوكمة الرشيدة" (2009، صفحة 03) ، ولمساعدة الشركات في إنجاز هذه العملية تتجلّى ضرورة وضع جهاز مرافقة يتكفل بما يلي: ( 2009، صفحة 17)

- تسجيل المؤسسات المنخرطة ضمن هذا الميثاق، والتعديلات والإثراءات التي تريد إدراجها؛
- تشكيل مجموعات عمل وتفكير حول اقتراحات التعديل المحتملة حول ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في السياق الجزائري؛
- تنظيم لقاءات تحسيسية وتكوينية حول الحكم الراشد للمؤسسات، لاسيما تجاه مديري المؤسسات؛
- تطوير العلاقات الدولية مع الهيئات المماثلة بهدف تبادل التجارب، والمشاركة في المنتديات والشبكات العالمية التي لها علاقة بالحكم الراشد للمؤسسات.

بناءً على قوة الدفع التي خلقها ميثاق حوكمة الشركات الجزائري، قامت مجموعة عمل حوكمة الشركات الجزائرية بإطلاق مركز "حوكمة الجزائر" في أكتوبر 2010، بالجزائر العاصمة. "وقد تأسس المركز ليكون بمثابة منبر لمساعدة الشركات الجزائرية على الالتزام بمواد الميثاق، واعتماد أفضل ممارسات حوكمة الشركات الدولية، ورفع الوعي الجماهيري بحوكمة الشركات، كما يعتبر إنشاء المركز فرصة جديدة لمجتمع الأعمال لإظهار التزامه بتحسين البيئة الاقتصادية في البلاد، وتحسين قيم الحوكمة الديمقراطية، بما فيها الشفافية، والمساءلة، والمسؤولية" (2011، صفحة 01) .

### 3.3. الإصلاح المحاسبي في الجزائر:

سعيا منها لمواكبة المتغيرات العالمية التي فرضتها العولمة، وتهيئة لظروف انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبهدف تحسين مناخ الأعمال الجزائري وتكييفه مع المحيط الاقتصادي الدولي، قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية التي مسّت العديد من المجالات، منها إصلاح النظام المحاسبي القائم (PCN) واعتماد مشروع نظام محاسبي مالي جديد يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

لقد كانت الانطلاقة الفعلية لعملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني شهر أفريل سنة 2001، وذلك بالتعاون بين مجموعة من الخبراء الفرنسيين والمجلس الوطني للمحاسبة (CNC)، وهي الجهود التي أثمرت صدور مشروع النظام المحاسبي المالي (SCF) بموجب القانون 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007. والذي عرض في مادته الثالثة تعريفًا للمحاسبة المالية على أنها: "نظام لتنظيم المعلومة المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية" (صفحة 3) . ويتميز النظام المحاسبي المالي بعدة خصائص، نلخص أهمها فيما يلي (احسين و سعاد، 2012، صفحة 07) :

- يرتكز على مبادئ أكثر ملاءمة مع الاقتصاد الدولي، وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛
- الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقيمها وإعداد القوائم المالية، ممّا يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات؛
- يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة تمكّن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات.
- كما تضمّن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، حيث أُلزمت المؤسسات الخاضعة له على احترام جملة من المبادئ والقواعد أهمها: أن تكون المعلومات المالية المعدة من طرف المؤسسة قابلة للفهم والمقارنة، دالة، ذات مصداقية، دقيقة، ومختصرة، وكذا ضرورة احترام الشفافية والإفصاح في عرض القوائم المالية، والتي حدّدها في خمس قوائم رئيسية هي: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة وملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكمّلة عن الميزانية وحساب النتائج، " والملاحظ من خلال استعراض هذه القوائم المالية هو مطابقتها لما جاء به المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية، مع بعض التغييرات البسيطة في التسميات، ولكن الجوهر مطابق، وعليه فإن جودة المعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لن تقل جودة عن تلك المعدة حسب معايير المحاسبة الدولية التي تتميز بمستوى عالي من القبول" (الطاهر و بوطلاعة، صفحة 11) .

من مجل ما سبق يمكن القول أن النظام المحاسبي المالي يكتسي أهمية بالغة من حيث كونه يستجيب لتطلّعات واحتياجات مختلف الأطراف المستفيدة، سواء مهنيين كانوا أو مستثمرين أو مقرضين، كما أنه يشكّل خطوة هامة نحو توفير مناخ أعمال مناسب، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وتنشيط السوق المالي الذي يعتمد أساسا على توفر المعلومة وشفافيتها، وهو ما يساهم في دعم مساعي التنمية الاقتصادية التي تشكّل أهم الأهداف الجوهرية التي يسعى إلى تحقيقها نظام حوكمة الشركات. زيادة على ذلك، فإن اعتماد الجزائر للنظام المحاسبي المالي يمثل تحولاً متميزا نحو اعتماد معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) في إطار التوحيد المحاسبي العالمي، والذي يهدف إلى (احسين و سعاد، 2012، صفحة 08):

- تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية واحدة؛
- فرض رقابة على الشركات التابعة والفروع للشركة الأم؛
- تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به الشركات التابعة والفروع إلى النظام المحاسبي للشركة الأم؛
- توحيد الطرق المحاسبية المعتمدة في عملية التقييم الخاصة بالمخزونات، إعادة تقييم عناصر الميزانية، حساب الاهتلاكات، كيفية معالجة المؤونات، وتوحيد الإجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة.

كما يمكن استخلاص الأهمية البالغة للنظام المحاسبي المالي كعنصر داعم لمتطلبات حوكمة الشركات في الجزائر من خلال ما يلي (احسين و سعاد، 2012، صفحة 8):

- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصّلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للشركة؛
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية، ممّا يقلص من حالات التلاعب؛
- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة؛
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكّل أساليب اتخاذ القرار وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية؛
- يسمح بالتحكم في التكاليف ممّا يشجع الاستثمار ويدعم القدرة التنافسية للمؤسسة؛
- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محدّدة بوضوح؛
- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب؛
- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، ممّا يدعم شفافية الحسابات وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة؛
- انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية؛
- يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع، سواء داخل نفس البلد أو خارجه، أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية؛
- يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة؛
- يعتمد القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع؛
- تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال اعتماد قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

**4. انعكاسات جهود إرساء إطار فعّال للحوكمة على الحد من ظاهرة الفساد في الجزائر**

إن الجزائر كغيرها من دول العالم أولت أهمية كبيرة من أجل مكافحة ظاهرة الفساد، خاصة بعد مصادقتها على الاتفاقيات الدولية للأمم المتحدة في 19 أفريل 2004 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128، حيث تم من خلاله اصدار حزمة من القوانين للحد من هذه الظاهرة، تمثلت أساسا في (محمد، 2016، الصفحات 211-210) :

- القانون رقم 06/01 الصادر في 2006/04/02 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر؛
- المرسوم رقم 415/06 المتضمن كيفيات التصريح بالممتلكات الخاصة بالأعوان العموميين؛
- القانون رقم 01/05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال؛
- مراجعة قانون الصفقات العمومية وتعديل القانون رقم 30/11؛
- تعديل الأمر رقم 69/22 المتعلق بقمع المخالفات الخاصة بعمليات الصرف ورؤوس الأموال من وإلى الخارج.

والملاحظ مما سبق، أن المشرع الجزائر لم يعط تعريفا محددا للفساد وإنما ركز على مظاهره والطرق التي تساعد على مكافحة هذه الظاهرة السلبية والحد منها قدر الامكان.

ومن أجل التعرف على فعالية الجهود التي قامت بها الجزائر في مكافحة الفساد والحد منه، سنقوم بتحديد واقع الفساد في الجزائر من خلال آخر إصدار لمنظمة الشفافية الدولية 2017، ومن ثم استعراض وتحليل انعكاسات السياسات الخاصة بمكافحة الفساد من خلال التغيرات في ترتيب الجزائر دوليا.

### 1.4. موقع الجزائر في خريطة العالم للفساد

يختلف تصنيف الدول من حيث درجة الفساد باختلاف خلفياتها التاريخية، السياسية، الاقتصادية، القانونية والثقافية، وفيما يلي نستعرض خريطة العالم للفساد، والتي تصدرها منظمة الشفافية الدولية :

**الشكل 1: موقع الجزائر في خريطة العالم للفساد**

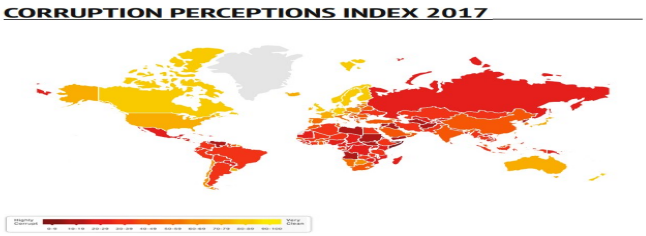


**المصدر:** منظمة الشفافية الدولية، متوفر على الرابط:

www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017

نلاحظ من الخريطة أعلاه أن الجزائر هي احدى أكثر الدول التي تشهد ممارسات الفساد على المستوى العالمي، حيث تم تصنيفها ضمن الفئة السابعة الملونة باللون الأحمر الداكن، وهي الفئة التي لا تستحوذ سوى على رصيد محصور بين 30و 39 نقطة من أصل 100 نقطة، وهو الرصيد جد متدن يعكس تدني مستوى الشفافية والحوكمة لدى هذه الدول.

### 2.4. تطور ترتيب الجزائر ضمن مؤشر مدركات الفساد العالمي

رغم الجهود التي بذلتها السلطات الجزائرية، فإن الحقائق تعكس ضعف التطبيق وقصره، وفشل هذه السياسات في تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الجهات المختصة، والجدول الموالي يبين تطورات مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة (2008-2017):

**جدول 1: تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة (2008 - 2017)**

| السنة | 2008 | | 2009 | | 2010 | | 2011 | | 2012 | | 2013 | | 2014 | | 2015 | | 2016 | | 2017 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المؤشر | الرتبة | النقطة | الرتبة | النقطة | الرتبة | النقطة | الرتبة | النقطة | الرتبة | النقطة | الرتبة | النقطة | الرتبة | النقطة | الرتبة | النقطة | الرتبة | النقطة | الرتبة | النقطة |
| | 92 | 32 | 111 | 28 | 105 | 29 | 112 | 29 | 105 | 34 | 94 | 36 | 100 | 36 | 88 | 36 | 108 | 34 | 112 | 33 |

**المصدر:** منظمة الشفافية الدولية، متوفر على الموقع الالكتروني: www.transparency.org

نلاحظ من الجدول السابق أن الجزائر عانت كثيرا خلال السنوات الأخيرة من مشاكل الفساد، والتي بدورها تنم عن ظواهر سلبية كثيرة، كالرشوة، المحسوبية، المحاباة، الاختلاس، واستغلال السلطات وما ينجرّ عن ذلك من تعطيل لمساعي التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، ضف إلى ذلك التأثيرات المتباينة على الاستقرار المالي والاجتماعي.

احتلت الجزائر مراتب جد سيئة في ترتيب مدركات الفساد على مدار العشر سنوات الفارطة، حيث أن أحسن ترتيب كان سنة 2015 باحتلال المركز 88 من أصل 168 دولة خاضعة للتقييم، وهو مركز سيئ لا يعكس جهود الحكومات المتعاقبة وترسانة القوانين والإجراءات المتخذة من أجل الحد من هذه الظاهرة، خاصة وأن هذه المرتبة سجلت بنفس النقطة الدلالية (36) للسنتين السابقتين، وهو ما نستنتج من خلاله أن هذا التحسن في الترتيب هو نتاج تدهور تصنيف بلدان أخرى لا كونه نتيجة تحسن في مؤشرات ضبط الفساد في الجزائر.

كما نلاحظ تدهور ترتيب الجزائر خلال السنتين الأخيرتين 2016 و2017 بتسجيلها للمرتبتين 108 و112 على التوالي، وهو ترتيب مصاحب لانخفاض في النقاط الدلالية (34) و(33) للسنتين على التوالي، وهذا ما يعكس الاتجاه التصاعدي لظاهرة الفساد في البلاد، وتوسع مستوى الممارسات غير الأخلاقية، غير القانونية، وغير الحضارية، الأمر الذي يستدعي تشخيصا سريعا للوضع، وإجراءات مستعجلة لتحديد الإنحرافات وتقويمها.

ولعل أهم انعكاسات ظاهرة الفساد هو تذيل الجزائر لترتيب الدول من حيث مناخ ممارسة أنشطة الأعمال في التقرير السنوي للبنك الدولي (www.doingbusiness.org)(Doing Business 2018) ، حيث احتلت المركز 166 من أصل 190 دولة، بعد أن كانت تحتل المركز 156 في تقرير سنة 2017. وفي آخر تقرير للمنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2017 (http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2017/dataexplorer/#economy=DZA)، والذي يشتمل مؤشرات كل من الصحة، التعليم، والمناخ السياسي والاقتصادي، فقد صنفت الجزائر في المركز 127 من مجموع 144 دولة خاضعة للتصنيف، وهو بدوره ما يدل على أن الفساد في الجزائر متغلغل في كافة المجالات، وما يدعم هذا الاستنتاج هو نتائج الدراسة التي أعدتها منظمة الشفافية العالمية سنة 2016 بعنوان: "الناس والفساد: دراسة مسحية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (https://www.transparency.org/whatwedo/publication/people_and_corruption_mena_survey_2016) (People and corruption: Middle East & North Africa survey 2016 ) والتي أظهرت أن 51% من الجزائريين الذين شملتهم الدراسة يعتقدون أن الفساد في الجزائر قد شهد تناميا متسارعا خلال السنة الفارطة، وهي نسبة معتبرة تظهر الشعور العام بهذه الظاهرة، وخاصة في القطاع العام الذي يؤكد بشأنه 34% من المستجوبين في هذه الدراسة أن غالبية/كل مكونات القطاع العام فاسدون، أما 41% منهم فيشيرون إلى أن بعض مكوناته فقط من الفاسدين، أما فيما يخص جهود الحكومة في محاربة الفساد فإن 69% من الجزائريين المشاركين في الدراسة يعتبرونها سيئة وغير مجدية.

**5. نتائج وتوصيات الدراسة:**

**1.5. نتائج الدراسة:**

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

- عملت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة على مكافحة الفساد من خلال مجموعة من القوانين والإجراءات والإصلاحات الهيكلية، فمنها ما كان نتيجة لضغوط خارجية، ومنها ما كان مسايرة للتغيرات العالمية والظروف الداخلية؛
- رغم محاولات وجهود الحكومات المتعاقبة في الجزائر من أجل الحد من الفساد ومكافحته إلى أن الجزائر لا زالت تصنف كأحد أكثر الدول فسادا في العالم، وهو ما يعني فشل هذه الإستراتيجيات في تحقيق غرضها؛
- تشهد مستويات الفساد في الجزائر تزايدا مستمرا خلال السنوات الأخيرة، ويظهر ذلك من خلال انخفاض تنقيط مؤشر مدركات الفساد من جهة، وتقهقر مركز التصنيف من جهة ثانية؛
- تعاني الجزائر من الانعكاسات السلبية لظاهرة الفساد على كافة الأصعدة، اقتصاديا، قانونيا، سياسيا واجتماعيا وهو ما يعطل مساعي التنمية في البلاد، ويهدد بتداعيات واضطرابات اجتماعية، خاصة مع تزايد الضغوط الناتجة عن الأزمة البترولية منذ نهاية سنة 2014.
- ألقت ظاهرة الفساد بظلالها على بيئة الأعمال في الجزائر، وهو ما جعلها من بين أسوء البلدان جاذبية وملاءمة لمزاولة وخلق أعمال تجارية، وهو ما ينعكس على ضعف الاستثمار الأجنبي في البلاد.
- ظاهرة الفساد في الجزائر تغيب مجال الثقة بين الحكومة والمواطنين، وهو ما يجعلهم (المواطنين) ضعيفي الاستجابة لكافة السياسات المتخذة؛ وحيث أن كل عملية إقلاع حضاري تستوجب تفاعل كافة مكونات المجتمع، فإن الأمر على هذا الوضع سيزداد تأزما وتعفنا.

### 2.5. توصيات الدراسة

انطلاقا من نتائج الدراسة، نوصي بما يلي:

- العمل على وضع مخطط استعجالي لدراسة وتحليل الوضع القائم، وفهم منبع ظاهرة الفساد في الجزائر، وأساب استفحالها؛
- دراسة النصوص القانونية والإجراءات المتعلقة بمكافحة الفساد في الجزائر، من أجل الوقوف على مواطن الضعف والوقصور فيها وتعديلها إن اقتضت الضرورة.
- وضع وتبني سياسة واضحة في مكافحة الفساد، واعتماد مبادئ الإفصاح والشفافية من أجل كسب ثقة المواطنين وضمان استجابتهم لكافة التدابير المتخذة من جهة، ومن جهة أخرى، تشجيعهم على الإبلاغ عن مواطِنه، كلٌ على مستواه.

## 6. قائمة المراجع


1. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من www.transparency.org.
2. ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر، الصادر عن: دائرة العمل والتفكير الخاصة بالمشروعات بدعم من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية،. ( 2009).
3. مركز المشروعات الدولية الخاصة، حوكمة الشركات قضايا واتجاهات، . (2008). *نشرة دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة*.
4. *www.algeriacorporategovernance.org*. (2009).
5. مركز المشروعات الدولية الخاصة، حوكمة الشركات قضايا واتجاهات. (2009). *نشرة دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة*.
6. مركز المشروعات الدولية الخاصة، حوكمة الشركات قضايا واتجاهات، نشرة دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة. (2011). القاهرة، مصر.
7. begovic boris .(بلا تاريخ) .CADAL: Centro Para La Aperture Y El Desarrollo De America Latina . *https://www.researchgate.net/publication/265364211*.
8. *http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2017/dataexplorer/#economy=DZA*.(بلا تاريخ) .
9. *https://www.transparency.org/whatwedo/publication/people_and_corruption_mena_survey_2016*.(بلا تاريخ) .
10. Richard allen ،Daniel Tommas -.(2001) .*OECD, Managing Public Expenditure: A Reference Book For Transition Countries*.
11. u Myint ، .(2000) .Corruption: Causes, Consequences And Cures, Asia-Pacific Development Journa .asia.
12. *www.doingbusiness.org*.(بلا تاريخ) .
13. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (بلا تاريخ).
14. بن حسين الطاهر، و محمد بوطلاعة. (بلا تاريخ). دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
15. بن عزوز محمد. (2016). الفساد الإداري والاقتصادي، آثاره وآليات مكافحته. *المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية*.
16. حسام الدين غضبان. (2013). مساهمة في اقتراح نموذج لحوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. *دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية*. بسكرة: جامعة محمد خيضر.
17. رشيد درغال. (2015). الفساد الاقتصادي وعلاجه في الاقتصاد الاسلامي. الجزائر، باتنة: جامعة الحاج لخضر.
18. عبد العالي حاحة. (2013). الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر. الجزائر، بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،.
19. عثماني احسين، و شعابنية سعاد. (2012). النظام المالي المحاسبي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
20. عثماني سليم. (بلا تاريخ). الرئيس التنفيذي لشركة:أنسيأ - رويبة،ورئيس مجلس إدارةمجموعة عمل حوكمة الشركات الجزائرية.
21. غنو امال. (جانفي، 2017). تفعيل الشفافية الإدارية كآلية لمكافحة الفساد الإداري،. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*.
22. قدي عبد المجيد. (بلا تاريخ). إمكانية تطبيق مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بخصوص حوكمة الشركات في البلاد العربية. www.kantakji.com: